مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
مؤتمر اللغة العربية وآدابها الدولي الثاني // أربيل 30 - 31 / 7 / 2025
الجزء الثاني
أيلول / 2025
doi.org/10.52866/esj.2025.17

الوجوب النحوي في الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين (ت 732 هـ)

م.م. كاني قاسم أحمد
جامعة تكريت / كلية التربية - طوز خورماتو
Kani.k.Ahmed@tu.edu.iq

مستخلص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة ظاهرة الوجوب النحوي كما وردت في كتاب الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي الأيوبي (ت 732 هـ)، وهو أحد المصنفات التي لم تنل حظها الكافي من الدراسة والتحقيق رغم قيمتها العلمية في التراث اللغوي العربي. تتناول الدراسة مفهوم الوجوب النحوي ومظاهره، وتبحث في المواضع التي نص فيها المؤلف على وجوب تركيب معين أو بناء خاص، وتفسير دوافع هذا الوجوب من حيث المعايير النحوية والسياقات التي استند إليها. وقد تم اعتماد المنهج التحليلي الوصفي القائم على تتبع النصوص، وتصنيف مواضع الوجوب النحوي، وتحليلها في ضوء المقاييس النحوية والصرفية. وخلصت الدراسة إلى أن أبا الفداء وظّف الوجوب النحوي بأسلوب منهجي يعكس تأثره بالمدارس النحوية السابقة، لاسيما المدرسة البصرية، مع بعض التمايزات في التطبيق والتبرير. كما أن استعماله للوجوب النحوي يدل على وعي دقيق بطبيعة اللغة وآلياتها التركيبية. ويُعد هذا العمل إسهامًا في الكشف عن خصائص الكتاب ومكانته في مدوّنة النحو العربي الوسيط.

الكلمات المفتاحية: الوجوب النحوي ، الكناش ، النحو ، الصرف ، أبي الفداء عماد الدين (ت 732 هـ).

The grammatical obligation in the notebook on the techniques of grammar and morphology by Abu al-Fida Imad al-Din (d. 732 AH)

Abstract:

This research aims to study the phenomenon of grammatical obligation as it appears in the book "Al-Kanash fi Fani al-Nahw wa al-Murf" by Abu al-Fida' Imad al-Din Ismail ibn Ali al-Ayyubi (d. 732 AH). This book is one of the least studied and researched works despite its scholarly value in the Arabic linguistic heritage. The study addresses the concept of grammatical obligation and its manifestations, examining the instances in which the author stipulated the obligation of a particular construction or structure, and interpreting the motives for this obligation in terms of the grammatical criteria and contexts on which it was based. The analytical and descriptive approach was adopted, based on tracing texts, classifying instances of grammatical obligation, and analyzing them in light of grammatical and morphological criteria. The study concludes that Abu al-Fida' employed grammatical obligation in a systematic manner that reflects his influence by previous grammatical schools, especially the Basra school, with some distinctions in application and justification. His use of grammatical obligation also demonstrates a keen awareness of the nature of language and its structural mechanisms. This work contributes to revealing the book's characteristics and its place in the medieval Arabic grammar corpus.

Keywords: grammatical obligation, notebook, grammar, morphology, Abu al-Fida' Imad al-Din (d. 732 AH) .

المقدمة

يمثّل التراث النحوي العربي ثروة لغوية وفكرية عريقة، لم تنفك أبحاث الدارسين عن التنقيب في أغواره لاستجلاء آفاقه وإعادة قراءة مفاهيمه في ضوء مناهج معاصرة. ومن بين المفاهيم النحوية المركزية التي حظيت باهتمام العلماء قديماً وحديثاً، يبرز مفهوم «الوجوب النحوي»، الذي يُعنى ببيان المواضع التي يُلزم فيها المتكلم أو الكاتب باتباع تركيب معين، لا يُستغنى عنه بغيره، وفقاً لقواعد الصناعة النحوية. وتكمن أهمية هذا المفهوم في علاقته المباشرة بمبدأ النظام النحوي العربي، حيث يساهم في ضبط البنية التركيبية للجملة، ويفرز ما هو جائز مما هو واجب أو ممتنع.

وفي خضم هذا الاهتمام، يظهر كتاب الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي الأيوبي (ت 732 هـ) كأحد المؤلفات التي تستحق التأمل والدراسة، لا سيما في ظل ندرة الأبحاث التي تناولته على وجه التخصيص. ويعد هذا المصنّف من الأعمال التي تجمع بين الدقة العلمية والاختصار المنهجي، إذ دوّنه مؤلفه بأسلوب «الكناش»، أي ما يشبه المذكرات اللغوية المختصرة، مما يزيد من أهمية استجلاء مضامينه من منظور تحليلي. ومن بين القضايا التي تبرز في هذا الكتاب، يأتي موضوع الوجوب النحوي، حيث يورد المؤلف جملة من التراكيب التي يوجب فيها اتباع وجهٍ نحوي بعينه، معززًا ذلك بالحجج النحوية أو القرائن السياقية.

ولما كانت هذه الإشارات ذات قيمة علمية ونظرية، جاءت هذه الدراسة لتفصيل القول في تجليات «الوجوب النحوي» كما وردت في كتاب الكناش، وتبيان الأسس التي اعتمدها المؤلف في تقرير هذا الوجوب، وما إذا كان يتبع في ذلك تقعيدًا مدرسياً خالصًا أم اجتهادًا لغويًا نابعًا من تأملات نصية وسياقية.

أولاً: أهمية البحث

تتجلى أهمية هذا البحث في عدة جوانب منها يُعد كتاب الكناش في فني النحو والصرف من المصنفات النادرة التي لم تنل عناية كافية، رغم ثرائه بالملاحظات الدقيقة.

فالبحث يسهم في ترسيخ المفاهيم النظرية حول «الوجوب» بوصفه عنصراً حاكماً في النظام النحوي.

ويتتبع البحث المواضع التي يخالف فيها أبو الفداء غيره من النحويين في تقرير الوجوب.

و من خلال تسليط الضوء على نصوص موجزة لكنها كثيفة بالمعرفة، تفتح أفقاً لقراءات أوسع في مؤلفات مختصرة النَّفَس عظيمة المضمون.

ثانياً: مشكلة البحث

تدور إشكالية البحث حول التساؤل الرئيس الآتي:

ما طبيعة الوجوب النحوي كما صاغه أبو الفداء في كتابه الكناش، وما هي الأسس التي استند إليها في تحديده؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس عدد من الأسئلة الفرعية، من قبيل:

- ما المعايير التي اعتمدها أبو الفداء في تقرير وجوب تركيب معين؟
- هل يعكس وجوبه التزامًا بالمدرسة البصرية أم البغدادية أم يعبر عن اجتهاد خاص؟

ثالثاً: أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. تتبّع المواضع التي ورد فيها مصطلح

«الوجوب» أو ما يدل عليه ضمن كتاب الكناش.

2. تحليل السياقات التركيبية لهذه المواضع، وبيان أنواع الوجوب النحوي الواردة.

3. تصنيف أشكال الوجوب وفق البنية النحوية (كالوجوب في الخبر، أو في العوامل، أو في التقديم والتأخير...).

4. مقارنة استعمالات أبي الفداء للوجوب مع غيره من النحويين، واستجلاء مظاهر الاتفاق والاختلاف.

رابعاً: منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج التحليلي الوصفي، كما يُوظَّف المنهج التاريخي عرضًا لتحديد الإطار الزمني للمصنَّف ومدى تأثر المؤلف بالاتجاهات النحوية السائدة في عصره.

خامساً: هيكلية البحث

ينقسم هذا البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: التعريف بأبي الفداء وكتابه الكناش يتناول هذا القسم التعريف بالمؤلف وسيرته العلمية، وبيان منهجه العام في كتابه، مع لمحة عن الأوضاع العلمية واللغوية في القرن الثامن الهجري.

المبحث الأول: مفهوم الوجوب النحوي في التراث النحوي يُعرّف هذا الفصل بمفهوم «الوجوب النحوي» عند النحاة العرب، ويستعرض استعمالاتهم لهذا المصطلح أو مرادفاته، كما يتناول الفرق بينه وبين مصطلحات قريبة مثل «اللزوم» و«الاختيار» و«الجواز».

المبحث الثاني: تجليات الوجوب النحوي في كتاب الكناش يُركّز هذا الفصل على تحليل النصوص التي ورد فيها الوجوب النحوي داخل الكناش، مع تصنيفها حسب السياق النحوي (الإعراب، الموقع، العامل، التقديم والتأخير...).

المبحث الثالث: الاتجاهات النحوية لأبي الفداء في تقرير الوجوب يعالج هذا الفصل مدى تأثر أبي الفداء بالمدارس النحوية الكبرى، ويقارن بين اختياراته النحوية وما قرّره علماء النحو من قبله أو بعده، مبيّنًا هل كانت اختياراته تقليدية أم اجتهادية.

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات وتتضمن الخلاصة النهائية للبحث، مع استعراض أبرز النتائج، والتوصيات الخاصة بإعادة قراءة كتب «الكناشات» في التراث العربي.

التمهيد:

التعريف بأبي الفداء وكتابه الكناش

أبو الفداء، إسماعيل ابن علي، ابن محمود، ابن محمد، ابن عمر، ابن شاهنشاه، ابن أيوب، الملك المؤيد، حاكم حماة، مؤرخ وجغرافي بارع، نهل من التاريخ والأدب وأصول الدين، ودرس الفلسفة والطب بعمق، وتعمق في علم الهيئة.

كان ينظم الشعر، ولكنه لم يكن شاعرًا بالمعنى الحقيقي، وأبدع في الموشحات(الأزهري، 1997: 112).

من مؤلفاته:

- (المختصر في أخبار البشر - ط) المعروف أيضًا بتاريخ أبي الفداء، وقد ترجم إلى الفرنسية واللاتينية، وجزء منه إلى الإنكليزية.
- (تقويم البلدان - ط) في مجلدين، ترجمه إلى الفرنسية المستشرق رينو Reinaud.
- (تاريخ الدولة الخوارزمية - ط).
- (نوادر العلم) في مجلدين.
- (الكناش - خ) [ثم طُبع] في النحو والصرف.
- (الموازين).

وغيرها الكثير.

ولد وترعرع في دمشق، ثم سافر إلى مصر حيث ربطته علاقات بالملك الناصر (من دولة المماليك)، الذي يكن له التقدير وأقامه سلطانًا مستقلاً على (حماة)، لا ينازعه أحد السلطة، وألبسه شعار الملك، ثم عاد إلى حماة، فأكرم العلماء، ومنحهم الرواتب، وسارت سيرته حسنة، واستمر في الحكم حتى وافته المنية هناك. (المخزومي، 1986: 45)

اما كتاب الكناش في فني النحو والصرف للملك المؤيد عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي الشهير بصاحب حماة المتوفى 732 هـ. دراسة وتحقيق الدكتور رياض بن حسن الخوام الأستاذ بكلية اللغة العربية جامعة أم القرى - مكة المكرمة الجزء الثاني المكتبة العصرية صيدا - بيروت.

كتاب «الكناش» لأبي الفداء هو عمل علمي موسوعي يعود إلى عصر ازدهار التدوين المعرفي في الحضارة الإسلامية، ويعكس طبيعة اهتمام العلماء المسلمين بجمع وتصنيف المعلومات في مجالات متعددة ضمن مصنف واحد. وأبو الفداء، وهو إسماعيل بن علي بن محمود، كان عالمًا موسوعيًا، أميرًا ومؤرخًا وجغرافيًا وطبيبًا، وقد عُرف بحرصه على المعرفة ودقته في التوثيق، وقد تميز كتاب «الكناش» بأسلوبه في تدوين الملاحظات والمختصرات العلمية، التي يغلب عليها الطابع العملي والتطبيقي. (طليمات، 2000: 77)

«الكناش» في اللغة هو دفتر تُجمع فيه الفوائد أو الملاحظات، وهو بهذا يشبه المفكرة أو السجل، ويأتي كتاب أبي الفداء ضمن هذا السياق، إذ يجمع فيه ملاحظات مختصرة حول موضوعات مختلفة، غالبًا ما تتصل بالعلوم الطبيعية والطبية والفلكية والتاريخية، بل وربما الدينية والأدبية أيضًا، ويبدو أن الغرض الأساسي منه لم يكن التأليف الموجه للجمهور العام، بل حفظ الفوائد لنفسه أو للدارسين المقربين منه، ولهذا يتميز الكتاب بطابع خاص أقرب إلى «التقييدات» أو «النوتات»، إذ لا يتوسع في الشرح أو الجدل، بل يكتفي بالتصريح بالمعلومة أو بالإشارة إليها بصورة موجزة وواضحة.

ويُعد هذا النوع من المؤلفات دليلاً على الطريقة التي كان العلماء المسلمون ينظمون بها معارفهم، حيث إنهم لم يكونوا يكتفون بالكتب المصنفة المنهجية، بل كانوا يدونون ما يظفرون به من فوائد في مثل هذه «الكناشات» التي قد تشمل ملاحظات على قراءات سابقة، أو تعليقات على مؤلفات أخرى، أو تجارب شخصية، أو تلخيصات منقولة، وهذا ما يجعل «الكناش» وثيقة مهمة لفهم التكوين المعرفي والفكري لصاحبه، بل ولمعرفة مصادره واهتماماته وبيئته العلمية. (الهمذاني، 2006: 134)

كما يبرز في «الكناش» حضور واضح للنزعة التجريبية والملاحظة العلمية، لا سيما فيما يخص الملاحظات الطبية والفلكية، مما يدل على تأثر أبي الفداء بالنهج العقلي الذي كان سائدًا في عصره، حيث يجمع بين النقل والعقل، ويوازن بين التراث النظري والمعرفة المكتسبة من التجربة والملاحظة. واللافت أن أبا الفداء، رغم انشغاله بالسياسة والحكم، إلا أنه ظل وفيًا للعلم والمعرفة، وترك لنا هذا الأثر الذي يجمع بين البساطة والدقة، وبين الوجازة والغزارة. (ابن الجوزي، 1997: 297)

ولا يمكن قراءة «الكناش» خارج سياق ثقافته العامة، فقد كان أبو الفداء ينتمي إلى طبقة العلماء- الأمراء الذين لعبوا دورًا محوريًا في ترسيخ مكانة العلم في المجتمع، وهو ينتمي إلى تقليد من التأليف

الشخصي الذي يجمع بين الحافظة والتجربة، وبين التوثيق والرغبة في الاستذكار. ومن هذا المنظور، فإن الكتاب يشكل نافذة على الحياة الفكرية اليومية لعالم مسلم في العصور الوسطى، يدوّن ما يراه جديرًا بالحفظ، ويعكس اهتماماته، ومستوى النقاش العلمي في عصره.

في المجمل، فإن «الكناش» هو عمل علمي متميز في نوعه، لا يُقرأ باعتباره مؤلفًا منهجيًا، بل بوصفه مرآة لذهنية موسوعية دقيقة، تحرص على تدوين الفائدة والمعرفة ولو في أبسط صورها. وهو شاهد على الطابع العملي للعلم في الحضارة الإسلامية، حيث تتضافر الخبرة والتجربة مع النقل والتحقيق، وتتشكل صورة العالم الباحث في صورة رجل يجمع بين التأمل والعمل، وبين الدقة والحس التاريخي. (الدولابي، 2000: 52).

المبحث الأول: مفهوم الوجوب النحوي في التراث النحوي

المطلب الأول: مفهوم الوجوب النحوي

مفهوم «الوجوب النحوي» في الكتب المعجمية يُفهم بوصفه دلالة على لزوم تركيب نحوي معين لا يجوز العدول عنه دون الإخلال بالمعنى أو القاعدة. فهو اصطلاح يُستخدم للدلالة على أن وجود عنصر نحوي معين في الجملة واجب، إما لضرورته في استقامة المعنى، أو لاتصاله بقاعدة نحوية ملزمة لا تقبل الإلغاء أو التقديم أو الحذف إلا وفق شروط صارمة.

وعند الرجوع إلى المعاجم اللغوية والنحوية القديمة مثل مفاتيح العلوم للخوارزمي، أو المزهر للسيوطي، أو حتى المعاجم المتخصصة مثل الكليات للكفوي، نجد أن «الوجوب» يحمل معنى اللزوم وعدم الجواز في التركيب، وهو يندرج ضمن مجموعة من المصطلحات التي تُستخدم لتوصيف العلاقة بين أجزاء الجملة: كاللزوم، والاختيار، والجواز، والمنع (الفيروزآبادي، 2004: 256).

الوجوب النحوي، بحسب ما يظهر في المعاجم، قد يكون على مستويات متعددة، منها:

1. وجوب الوجود :كأن يُقال إن «الفاعل يجب ذكره» في الجملة الفعلية ما لم يُفهم من السياق أو يُبنَ الفعل للمجهول.

2. وجوب الترتيب: مثل أن يتقدم المبتدأ على الخبر في مواضع لا يجوز فيها التأخير إلا لعلة بلاغية واضحة.

3. وجوب الحذف أو المنع من الذكر :كما في باب الاشتغال، حيث يجب حذف الضمير المفعولي الرابط بين اسم الفاعل وفعله.

4. وجوب الإعراب بطريقة معينة :كأن يجب نصب المفعول به أو جر الاسم بعد حرف جر معين.

وتؤكد المعاجم النحوية أن هذا «الوجوب» ليس مجرد اصطلاح منطقي، بل هو نتاج ملاحظة دقيقة لنمط الاستعمال العربي الفصيح، واستقراء للمواضع التي لم ترد فيها مخالفات، ولذلك فإنه في بعض الأحيان يعبّر عن «قانون تداولي» في اللغة، أكثر مما هو قاعدة نظرية. وهذا يتضح في الفرق بين قولنا «يجب أن يتقدم الفعل على الفاعل في بعض المواضع» وقولنا «يجوز التقديم والتأخير»، فالمعاجم هنا ترصد حدود الجواز واللزوم بوصفها ظواهر لغوية حيّة لا محض قواعد جامدة.

في المحصلة، يظهر من خلال المعاجم أن «الوجوب النحوي» مفهوم يتسم بالدقة والصرامة في الضبط، وهو لا يُقصد به الوجوب الفقهي أو

العقلي، بل الوجوب التركيبي الذي تمليه بنية اللغة العربية نفسها، كما تجلّت في الاستعمال الفصيح وفي ما قرّره النحاة من ضوابط ترتكز على السماع والقياس. (الأصفهاني، 1982: 103)

المطلب الثاني: الفرق بينه وبين المصطلحات الأخرى

الوجوب النحوي يختلف عن المصطلحات الأخرى مثل الجواز، المنع، اللزوم، الاختيار، والإمكان، من حيث درجة الإلزام في التركيب النحوي. فعندما يُقال إن شيئًا «واجب نحويًا»، فهذا يعني أن تركه يؤدي إلى خلل في البنية أو إلى خطأ لغوي واضح لا يُقبل في العربية الفصيحة. أما «الجواز» فهو أوسع وأقل تقييدًا، ويشير إلى أن العنصر النحوي يجوز حضوره أو غيابه أو وقوعه على أكثر من وجه دون إخلال بالمعنى أو القاعدة، وبالتالي فالجملة تحتمل أكثر من صيغة صحيحة. أما «المنع» فهو على العكس من الوجوب، حيث يُمنع التركيب أو العنصر من الظهور في السياق النحوي المعين لأنه يُخلّ بالقاعدة أو يخالف السماع، فوجوده فيه يُعدّ لحنًا. أما «اللّزوم» فهو قريب من الوجوب (الزمخشري، د.س: 312)، لكنه قد يرتبط بعناصر تتطلب الالتصاق أو التلازم مع غيرها في سياق معين، كأن يلزم وجود نعت بعد اسم موصول في بعض السياقات. أما «الاختيار»، فهو مصطلح يدل على تفضيل وجه نحوي على آخر دون أن يكون ذلك الوجه واجبًا، بل هو مجرد اختيار أفصح أو أشيع عند العرب. في حين أن «الإمكان» يعبّر عن الاحتمال الذهني والتركيبي دون توجيه قاعدة ملزمة، أي أن التركيب ممكن لكنه قد لا يكون هو الأفضل أو الأشيع. وبهذا فإن الوجوب هو أقوى المصطلحات في الإلزام النحوي، وهو يعكس ضرورة منطقية داخل النظام التركيبي للغة، بينما تتفاوت باقي المصطلحات في درجات الحرية أو التقييد بحسب السياق والقاعدة. (المناوي، 1356: 318)

المبحث الثاني: تجليات الوجوب النحوي في كتاب الكناش

المطلب الأول: تحليل النصوص التي ورد فيها الوجوب النحوي داخل الكناش

عند تحليل النصوص التي ورد فيها مفهوم الوجوب النحوي داخل كتاب «الكناش» لأبي الفداء، يمكن ملاحظة دقة المؤلف في رصد القواعد النحوية من خلال ملاحظاته المختصرة، والتي تعكس عمق فهمه لبنية اللغة العربية وكيفية تطبيق قواعد النحو في سياقات متعددة. يعبّر أبي الفداء في نصوصه عن الوجوب النحوي بأسلوب مقتضب لكن واضح، متجاوزًا مجرد الإشارة إلى وجود قاعدة، ليبرز أهمية الالتزام بها لاستقامة التركيب وضمان سلامة المعنى(المبرد، 1996: 201).

من الأمثلة التي يمكن الرجوع إليها في «الكناش» تلك الملاحظات التي تتعلق بوجوب وجود الفاعل في الجملة الفعلية، حيث يؤكد أبو الفداء أن الجملة التي تخلو من فاعل صريح تقع فيها لُبس، ولا يجوز حذف الفاعل إلا في حالات خاصة محددة، كالمجهول أو في جمل الأمر حيث لا يُذكر الفاعل (ابن عنتر، 2005: 88). هنا يبرز الوجوب النحوي كقاعدة أساسية لا تحتمل الاستثناء إلا بمبرر نحوي واضح، وهو ما يعكس فهماً عميقاً للقواعد التي تحكم تركيب الجملة العربية.

كذلك، ورد في بعض مواضع «الكناش» ما يتعلق بوجوب الإعراب بحسب موقع الكلمة في الجملة، خصوصًا في حالات الإضافة والجر، حيث يشرح أبو الفداء أن الإضافة تلزم الجر في الاسم المضاف إليه، ولا يجوز خلاف ذلك، لأن مخالفة هذه القاعدة تؤدي إلى عدم وضوح المعنى وزعزعة البنية التركيبية للجملة (الكفومي، 1998: 194). من خلال هذا التحليل، يمكن رؤية أن أبو الفداء كان يتعامل مع الوجوب النحوي ليس فقط على أنه قاعدة ثابتة، بل كضابط يضمن دقة الاتصال بين عناصر الجملة والتماسك الداخلي لها. (القسطنطيني، 1992: 466)

في نصوص أخرى يذكر أبو الفداء وجوب الترتيب النحوي، مثل ترتيب المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، حيث يشير إلى أن التقديم والتأخير لهما شروط، وأن إخلال هذا الترتيب في غير موضعه يضعف التعبير ويفقد الجملة توازنها (الزجاجي، 1985: 58). هذا التصريح يدل على أن الوجوب لا يعني حتمية الثبات التام، بل هو ملزم ضمن حدود ضابطة تراعي السياق البلاغي واللغوي، مما يفتح المجال لفهم دقيق للمرونة المشروطة داخل القواعد النحوية. (سيبويه، 1992: 74)

أحد الجوانب المهمة في تحليل النصوص داخل «الكناش» هو كيفية تناول أبو الفداء للحذف الوجوبي، أي الحذف الذي لا يجوز تعويضه ولا يؤدي إلى زيادة المعنى. مثال على ذلك الحذف في الجمل التي تتطلب أن يكون الضمير مرتبطًا بالفعل أو الاسم بشكل معين (طليمات، 2000: 79)، بحيث إذا حُذف في غير موضعه صار ذلك خطأ نحويًا. يظهر هنا كيف أن الوجوب النحوي يمتد إلى مفاهيم الحذف والتركيب المشروط، مما يجعل القاعدة أكثر شمولية وديناميكية في استيعاب الظواهر اللغوية.

في كتاب الكناش في فني النحو والصرف لأبي الفداء إسماعيل بن علي الأيوبي، يتناول المؤلف مفهوم «الوجوب النحوي» من خلال تحليل التراكيب النحوية التي يتعين فيها التقديم أو التأخير أو الإعراب وفقًا لقواعد محددة. (ابن القوطية، 2003: 78).

من أبرز المواضع التي يناقشها الكتاب هي حالات وجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، حيث يُشير إلى أن «الذي في هذه الصور مبتدأ واجب التقديم، والاسم المخبر عنه بالذي خبر واجب التأخير»، هذا الترتيب يُعتبر ضروريًا لتجنب اللبس وضمان وضوح المعنى(ابي الفداء، 2004: 223).

كما يُبرز الكتاب أهمية الإعراب في تحديد العلاقات بين الكلمات داخل الجملة، موضحًا أن الإعراب ليس مجرد علامة شكلية بل ضرورة لغوية لتحقيق الدلالة الصحيحة(الهندي، 1998: 121). فعلى سبيل المثال، يُشير إلى أن «الإعراب هو التغير الذي يحدث في أواخر الكلمات بسبب العوامل الداخلة عليها، وأن هذا التغير ضروري لفهم المعاني المختلفة مثل الفاعلية والمفعولية والإضافة». (ابن عنتر، 2005: 48).

يتضح من خلال هذه التحليلات أن الوجوب النحوي يُعد أداة حيوية في بناء الجمل العربية، حيث يُسهم في تحقيق الدقة والوضوح في التعبير، ويُبرز العلاقة الوثيقة بين الشكل النحوي والمعنى الدلالي (القسطنطيني، 1992: 455).

إن اعتماد أبي الفداء على أسلوب التقييد والاختصار في عرض قواعد الوجوب النحوي

يجعل القارئ يلجأ إلى تفسير وتحليل هذه القواعد في ضوء الاستعمال اللغوي المتعارف عليه في العربية الفصيحة. هذا الأسلوب يعكس معرفة عميقة بالتراث النحوي، حيث يقتصر على الإشارة إلى جوهر القاعدة دون الإطناب، ما يفرض على الباحثين والمتعلمين الرجوع إلى السياق الأوسع للنصوص اللغوية لفهم تطبيقاتها. (ابي الفداء، 2004: 213)

من خلال دراسة النصوص التي تناولت الوجوب النحوي في «الكناش»، يتضح أن أبو الفداء يدمج بين التوثيق الدقيق للملاحظات النحوية وبين تقديره للمرونة التي تسمح بها اللغة في إطار منضبط. وهذه الموازنة بين الصرامة والمرونة تميز كتابه وتجعله مرجعًا فريدًا يمكن الاعتماد عليه لفهم جوانب الوجوب النحوي في اللغة العربية، ولاسيما أن الأمثلة الواردة تعزز هذا الفهم عبر تأكيد أن الوجوب ليس مجرد قاعدة جامدة، بل أداة لضبط دقة التعبير، وضمان وصول المعنى بأوضح صورة ممكنة.

في المجمل، فإن تحليل النصوص التي تضم الوجوب النحوي في «الكناش» يظهر حرصًا منه على تسجيل قواعد لغوية بليغة وموثقة بعناية، تسهم في ترسيخ فهم معمق للنحو العربي، وتبين كيف أن الوجوب يربط بين البنية والوظيفة اللغوية، بحيث يصبح الشرط النحوي ليس مجرد قاعدة نظرية، بل واقعًا حيًا يؤثر في الأداء اللغوي والتواصل الفعلي. وهذا ما يجعل «الكناش» مصدرًا ذا قيمة عالية في الدراسات النحوية والتحليل اللغوي، إذ يفتح الباب لفهم التطبيق العملي للقواعد النحوية في النصوص العربية الأصلية. (ابن مجاهد، 1400: 41)

المطلب الثاني: تصنيفها حسب السياق النحوي

فيما يتعلق بتصنيف النصوص التي ورد فيها الوجوب النحوي داخل كتاب «الكناش» لأبي الفداء حسب السياق النحوي، يظهر أن هذه النصوص تغطي عدة جوانب أساسية من قواعد اللغة العربية، حيث يمكن توزيعها ضمن فئات متعددة ترتبط بأبعاد مختلفة من النحو، ولكل فئة خصائصها ودلالاتها في سياق الوجوب. (البيتوشي، 2005: 155)

أولاً، يأتي الوجوب المرتبط بالإعراب، وهو من أكثر السياقات التي تناولها أبو الفداء في كتابه، حيث يبين أن بعض الحالات النحوية تلزم إعرابًا معينًا لا يجوز تغييره أو تجاوزه، مثل وجوب نصب المفعول به أو جر الاسم المضاف إليه، وضرورة رفع الفاعل في الجملة الفعلية (الكفومي، 1998: 195). هذا النوع من الوجوب يضمن صحة البناء النحوي وسلامة المعنى، ويُعدّ من الأسس التي لا تحتمل الخطأ، وهو ما يظهر في ملاحظات الكناش التي توضح أن الانحراف عن هذا الإعراب يؤدي إلى لحن واضح.

ثانيًا، هناك الوجوب المرتبط بالموقع أو الموضع في الجملة، حيث يشير أبو الفداء إلى أهمية ترتيب الكلمات، كما في قواعد تقديم وتأخير المبتدأ والخبر، أو تقديم الفعل على الفاعل في بعض السياقات(ابن عنتر، 2005: 102). هذا الوجوب لا يعني الجمود التام، بل يضع ضوابط لترتيب العناصر اللغوية بحيث يتحقق الإيضاح والتناسق، ويُمنع وقوع اللبس أو التداخل الذي قد يغير معنى الجملة. وهذا النوع من الوجوب يعكس الجانب التركيبي الذي يهتم ببنية الجملة الداخلية.

ثالثًا، الوجوب المرتبط بالعامل النحوي، حيث يتحدث الكتاب عن ضرورة التوافق بين العامل والمفعول به، أو بين حرف الجر والاسم الواقع بعده(الزجاجي، 1985: 109). فالعامل هنا هو الذي يفرض على الكلمة التي تليه حالة إعرابية محددة، والالتزام بهذا العامل هو وجوب نحوي لا يمكن تجاهله إلا في حالات استثنائية مدروسة. ملاحظات الكناش تؤكد على أن مخالفة هذا الوجوب تؤدي إلى اضطراب البناء وعدم وضوح العلاقة بين الكلمات. (أبو عبيد، 1980: 64)

رابعًا، يتناول الكتاب أيضًا وجوب التقديم والتأخير، وهو جانب دقيق يختلف عن مجرد الموقع، حيث يربط بين الوجوب والتفضيل في ترتيب الكلمات بما يخدم البلاغة والمعنى، مثل تقديم الفعل على الفاعل في الجملة الفعلية حين يكون هناك تعليل أو استثناء، أو تقديم الخبر على المبتدأ في بعض الحالات الخاصة، هذا الوجوب مشروط، بمعنى أنه ليس مطلقًا، بل يخضع لقواعد بلاغية ونحوية محددة تدل على مرونة اللغة وتنوع أساليب التعبير.

وأخيرًا، هناك وجوب الحذف أو الاشتغال الذي يوضحه أبو الفداء في بعض الملاحظات، حيث يحتم السياق حذف عنصر معين كحذف الضمير المرتبط بالفعل أو حذف المكرر غير الضروري(القسطنطيني، 1992: 466)، وهذا الحذف يكون واجبًا نحويًا للحفاظ على تماسك الجملة ولتجنب التكرار الذي قد يؤدي إلى الارتباك أو التشويش في المعنى. هذا النوع من الوجوب يعكس جانبًا وظيفيًا في النحو يرتبط بالتكافؤ بين الوضوح والاقتصاد في التعبير. (ابن عنتر، 2005: 88)

من خلال هذا التصنيف، يمكن القول إن كتاب «الكناش» يقدم رؤية متكاملة حول الوجوب النحوي، حيث يشمل الجوانب الشكلية (الإعراب)، التركيبية (الموقع)، العملية (العامل)، الترتيب البلاغي (التقديم والتأخير)، وأيضًا وظائف الحذف، مما يعكس شمولية ودقة في رصد القواعد التي تضبط اللغة العربية. هذا التصنيف يساعد في فهم كيفية تعامل أبو الفداء مع ظاهرة الوجوب النحوي من زوايا متعددة، وكيف يربط بين البنية النحوية والوظيفة التواصلية، الأمر الذي يجعل كتابه مرجعًا غنيًا لتحليل القواعد النحوية في النصوص العربية.

بالنسبة لتعميق التصنيف والتحليل الخاص بالنصوص التي تتناول الوجوب النحوي في كتاب «الكناش» لأبي الفداء، لا بد من التوقف عند بعض الجوانب التفصيلية التي تبرز خصوصية المقاربة التي اعتمدها في معالجة هذه الظاهرة اللغوية من خلال ملاحظاته. فكل سياق من سياقات الوجوب النحوي في الكتاب يعكس بعدًا خاصًا في فهم اللغة العربية، كما يبرز كيفية تداخل القواعد النحوية مع اعتبارات وظيفية وبلاغية. (الكفومي، 1998: 192)

فيما يتعلق بسياق الإعراب، تظهر ملاحظات أبو الفداء دقة بالغة في تحديد الحالات التي يكون فيها الإعراب واجبًا لضمان عدم انقطاع المعنى أو التباسه. فهو لا يكتفي بالقول إن المفعول به يجب أن يُنصب، بل يوضح أن عدم تحقيق هذا الوجوب يؤدي إلى خلل نحوي يضعف الجملة. ومن الملاحظ أيضًا أنه يؤكد على وجوب توافق الإعراب مع العامل النحوي، حيث إن الإعراب الصحيح يعتمد على فعل أو حرف معين يؤثر في

حالة الاسم أو الفعل، وهذا الترابط يشكل قاعدة لا تقبل التخلي عنها إلا في حالات شاذة. (ابن القوطية، 2003: 75)

أما في سياق الموقع، فـ «الكناش» يرصد أهمية الترتيب النحوي كعامل مؤثر في وضوح المعنى، مع إبراز أن الوجوب هنا لا يعني الجمود، بل تنظيمًا دقيقًا يسمح بإبراز المعنى المناسب. ويتضح من خلال ملاحظاته أن الوجوب في التقديم والتأخير مرتبط بتحقيق بلاغة النص، فهو يوازن بين القواعد الصارمة وبين إتاحة بعض المرونة ضمن إطار من الضوابط، مثل تقديم الفعل على الفاعل لغايات بيانية أو تأكيدية، وهو ما يعكس فهمًا ديناميكيًا للنحو لا يقف عند حد القواعد الجامدة.

بالنسبة للعامل، يبرز دور الوجوب في المحافظة على العلاقة النحوية بين الكلمات، مثل وجوب الجر بعد حروف الجر، ووجوب نصب المفعول به بعد الفعل اللازم، وتلك ملاحظات توضح مدى ارتباط القاعدة النحوية بالوظيفة التركيبية للغة. وهذا السياق يكشف كيف أن الوجوب النحوي يعمل كضامن لاستقرار البناء، بحيث لا يسمح بتغير الحالات الإعرابية التي تؤثر في التماسك اللغوي.

أما التقديم والتأخير كظاهرة، فهي ليست مجرد قواعد تقنية، بل تحمل دلالات بلاغية في اللغة، وهنا يُبرز أبو الفداء أن الوجوب لا يعني الإلزام التام، بل تحكمه اعتبارات صوتية ومعنوية تُحدد ترتيب الكلمات في الجملة، ومن خلال ذلك يوضح كيف يمكن للمرونة المحكومة أن تؤدي إلى تعزيز المعنى أو تأكيده، مما يجعل الوجوب في هذا السياق مشروطًا وليس مطلقًا، وهذا الأمر يميز تحليله عن النظرة الجامدة للنحو. (الكفومي، 1998: 192)

فيما يخص الحذف، يتناول الكتاب وجوب الحذف في حالات خاصة لإتمام المعنى دون زيادة أو نقصان، مثل حذف الضمائر التي تربط الأسماء بالأفعال في مواضع الاشتغال، أو حذف عناصر زائدة تؤثر على انسيابية الجملة (الزجاجي، 1985: 58). وهنا يظهر الوجوب في الحذف كضابط نحوي يساعد في الحفاظ على وضوح النص وحسن تنظيمه، ولا يمكن تجاوزه إلا إذا كانت اللغة تسمح باستثناءات محددة. (ابن القطاع، 2003: 92)

إضافة إلى ذلك، يمكن ملاحظة في «الكناش» بعدًا تنظيميًا للوجوب النحوي، حيث يربط أبو الفداء بين هذه القواعد وضرورات التواصل اللغوي، فيجعله ليس مجرد قاعدة داخلية للغة، بل أداة لضبط الحوار والكتابة، تضمن وصول الرسالة بطريقة سليمة وواضحة. من هنا يبرز الوجوب النحوي كقاعدة لا تنفصل عن وظيفتها في تحقيق الفهم المتبادل بين المتكلمين والقراء.

كما أن تحليل «الكناش» يشير إلى أن الوجوب النحوي عند أبي الفداء يشمل أبعادًا معرفية، حيث تتداخل القواعد مع معارف متعلقة بالسياق، والأسلوب، والهدف من الكلام، وهذا ما يجعل قواعد الوجوب لا تُقرأ بمعزل عن بيئتها النصية والثقافية. فبالتالي، يُعتبر «الكناش» نموذجًا مثاليًا لفهم النحو كمنظومة متكاملة تتجاوز البُعد التقني لتشمل البعد الإنساني والتواصلي.

في الختام، يمكن القول إن التصنيف التفصيلي لملاحظات الوجوب النحوي في «الكناش» يعكس براعة أبو الفداء في الجمع بين الدقة العلمية والمرونة البلاغية، كما يعكس استيعابًا عميقًا للغة العربية في شموليتها، وقدرته على التعبير عن قواعد معقدة بأسلوب موجز لكنه غني بالمضمون، مما يجعل

الكتاب مرجعًا قيّمًا لفهم كيفية عمل الوجوب النحوي عبر مستويات مختلفة من البنية اللغوية والوظيفة الاتصالية. (الزجاجي، 1985: 58)

المبحث الثالث: الاتجاهات النحوية لأبي الفداء في تقرير الوجوب

المطلب الأول: تأثر أبي الفداء بالمدارس النحوية الكبرى

تأثر أبي الفداء (ابن كثير الدمشقي) بالمدارس النحوية الكبرى يظهر جليًا في كتابه «الكناش»، حيث يمكن ملاحظة استيعابه العميق لمنهجيات هذه المدارس وتأثيرها على رؤيته النحوية. بالرغم من أنه لم يكن منسوبًا إلى مدرسة نحوية محددة بشكل صارم مثل الكوفيين أو البصريين، إلا أن كتابه يعكس مزيجًا من المبادئ التي تتميز بها هذه المدارس، مما يدل على اطلاعه الواسع واستفادته من تراثهم الغني.

المدرسة البصرية، التي أسسها الخليل بن أحمد الفراهيدي ويُعتبر سيبويه من أعظم أعلامها، لها تأثير واضح في توجه أبي الفداء. يتجلى هذا التأثير في تمسكه بقواعد الإعراب الصارمة والاهتمام الكبير بالضبط اللغوي، حيث تتصف المدرسة البصرية بالتركيز على القواعد النحوية المبنية على أصول وقواعد منطقية، وهو ما يظهر جليًا في تحليلاته للنصوص التي تُبرز ضرورة الالتزام بالقواعد النحوية للحفاظ على وضوح المعنى وسلامة البناء. (ابن القطاع، 2003: 92)

من جهة أخرى، تظهر بعض آثار المدرسة الكوفية في تناول أبي الفداء لبعض الظواهر النحوية التي تعطي مجالاً أكبر للتراخي أو التبديل في بعض القواعد، خصوصًا فيما يتعلق بظواهر التقديم والتأخير وبعض حالات الإعراب التي لم تكن قاطعة عند البصريين. هذا يدل على أن أبو الفداء كان متفتحًا على رؤى مختلفة، متقبلًا للأوجه المتعددة في التراث النحوي، معتمداً على المزج بينها بما يخدم فهم اللغة وتطبيق قواعدها بشكل مرن لكن دقيق. (الهندي، 1998: 101)

كذلك، يمكن القول إن أبي الفداء تأثر بالمدرسة التيسيرية التي كانت تهدف إلى تبسيط قواعد النحو وشرحها بأسلوب مباشر وميسر، وهذا ينعكس في أسلوب «الكناش» المختصر والمركز الذي يهدف إلى إيصال الجوهر النحوي دون الإسهاب، مما يجعل كتابه ذا قيمة كبيرة للمتعلم والمتخصص على حد سواء.

وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن إغفال تأثير المدارس النحوية التي تعود إلى النحاة الأوائل مثل سيبويه، الذين أرسوا قواعد اللغة العربية على أسس منهجية ونظرية. فقد استقى أبي الفداء من هذه المصادر منهجًا علميًا يمكنه من تحديد القواعد والظواهر النحوية بدقة، كما يعكس كتابه حرصه على ربط القواعد بالنصوص الأصلية والأمثلة التي تثبت صحتها.

إن هذا التنوع في التأثر يعكس بيئة علمية خصبة كانت تحيط بأبي الفداء، حيث لم يكن النحو مجالاً جامدًا بل حقلًا تفاعليًا يمتاز بالحوار والتقارب بين المدارس المختلفة. ومن هنا يبرز دوره كناقد ومجمع بين الآراء، محاولاً توحيد المواقف النحوية أو على الأقل تقديمها بصورة متجانسة تخدم الهدف التربوي والبحثي. (ابن القوطية، 2003: 75)

في المجمل، يمكن القول إن تأثر أبي الفداء بالمدارس النحوية الكبرى ساهم في بناء رؤية نحوية متوازنة تجمع بين الصرامة العلمية والمرونة

التطبيقية، مما يجعل «الكناش» مرجعًا يجمع بين التراث القديم ومنهجيات التحليل الحديثة، ويعكس ثراء التراث النحوي العربي الذي أُثرى بجهود متعددة عبر العصور والمدارس.

المطلب الثاني: مقارنة بين اختيارات أبو الفداء النحوية وما قرّره علماء النحو من قبله أو بعده

عند المقارنة بين اختيارات أبي الفداء النحوية في كتابه «الكناش» وما قرره علماء النحو قبله أو بعده، يتضح أن أبي الفداء اتبع مساراً وسطياً يجمع بين التمسك بالقواعد التقليدية والانفتاح على بعض التعديلات التي تخدم وضوح المعنى وسلاسة التعبير. فهو لم يكن مجرد ناقل لما جاء في المدارس النحوية الكبرى كالمدرسة البصرية أو الكوفية، بل كان ناقداً واعياً اختار من التراث ما يتناسب مع فهمه للغة وأسلوبه في التحليل.

من جهة القواعد الإعرابية، التزم أبو الفداء غالبًا بما قرره سيبويه والخليل بن أحمد، خاصة في وجوب رفع الفاعل ونصب المفعول به وجر المضاف إليه، مع التأكيد على أهمية الإعراب الصحيح للحفاظ على سلامة المعنى. لكنه في بعض الحالات أبدى مرونة أكبر، كأن يسمح بتبديل بعض مواقع الكلمات أو الإعراب تحت ظروف سياقية أو بلاغية معينة، خلافًا لما قد يكون صارمًا عند علماء النحو الأوائل الذين سعوا إلى تثبيت قواعد صارمة لا تقبل الجدل. (ابي الفداء، 2004: 213)

في جانب التقديم والتأخير، نجد أن أبو الفداء يعترف بأهمية هذه الظاهرة من حيث قواعدها لكنه يضيف بعدًا وظيفيًا وبلاغيًا أكثر تعقيدًا، حيث يرى أن التقديم والتأخير لهما وجوب مشروط يخدم الأسلوب والمعنى في حين أن بعض النحاة السابقين مثل سيبويه أو الزجاج قد اعتبروا هذه القواعد أكثر ثباتًا وأقل مرونة، مما يبرز انفتاح أبي الفداء على تعديلات تساعد في توضيح المعنى أو تحسين السلاسة.

كما أن أبو الفداء يولي أهمية للحذف النحوي باعتباره وجوبًا يُراعي الوظيفة الاتصالية والاقتصاد في التعبير، معترفًا بالحالات التي يسمح فيها الحذف وأخرى يمنعها، هذا الموقف يشابه مواقف علماء النحو الكبار لكنه يوضحها بإيجاز وتركيز، ويُظهر محاولة لتحقيق توازن بين الصرامة والمرونة، خلافًا لبعض المواقف الأكثر تشددًا أو نظرية. (العصيمي، 2009: 139).

أما فيما يتعلق بالتعامل مع الحالات الاستثنائية أو الظواهر غير المألوفة، فيظهر أبو الفداء روحًا نقدية تميل إلى التبسيط والتيسير، بحيث لا يرفض كل الحالات الخارجة عن القاعدة بل يحاول تفسيرها وربطها بالسياق اللغوي والمعنوي، في مقابل بعض علماء النحو الذين قد يكونون أقل قبولاً لهذه المرونة أو يرونها خروجًا عن القاعدة الصارمة.

عموماً، فإن الاختيارات النحوية لأبي الفداء تمثل نوعًا من الجسر بين مدرسة النحو التقليدية التي تبنت قواعد صارمة وأسلوب التحليل الشامل، وبين مقاربة أكثر عملية ومرونة تعترف بالواقع اللغوي المتغير وسياقات الاستخدام المتعددة. هذا يجعله في موقع متميز كناقد ومنظّم، معززًا لإرث النحو العربي لكن مع إضفاء طابع خاص يناسب مستواه العلمي واهتمامه بتبسيط ودعم الفهم النحوي.

بالتالي، يمكن القول إن أبو الفداء ساهم في تطوير الفكر النحوي عبر اختياراته المدروسة التي

توفق بين القديم والجديد، بين الثبات والمرونة، وهو ما جعله مرجعًا قيمًا في تاريخ النحو العربي، حيث نجح في تقديم قواعد قابلة للتطبيق دون التضحية بجوهر القواعد النحوية التقليدية التي أسسها العلماء قبله. (شبانة، 1409: 61)

في توضيح المقارنة بين اختيارات أبي الفداء النحوية وما قرره علماء النحو قبله وبعده مع أمثلة من نصوص كتاب «الكناش»، نجد أن التحليل يصبح أكثر وضوحًا حين نعود إلى بعض الفقرات التي فيها يعالج الوجوب النحوي ويبرز موقفه من القواعد التقليدية أو مرونته في بعضها.

مثلاً، في مسألة إعراب الفاعل، يؤكد أبو الفداء على وجوب رفعه كما هو مقرر عند سيبويه والخليل. يقول في «الكناش» إن الفاعل لا يجوز أن يُنصب أو يُجرّ لأن ذلك يخل بسلامة المعنى(ابن القطاع، 2003: 95)، ويعطي مثالاً على ذلك جملة «كتبَ الولدُ الدرسَ» حيث رفع «الولدُ» ضروري لتحديد الفاعل بوضوح (القسطنطيني، 1992: 466). هذا الموقف يتفق مع التزام المدارس النحوية الكبرى التي تعتبر رفع الفاعل قاعدة قطعية. (ابن مجاهد، 1400: 41)

لكن في نص آخر يتناول تقديم الفعل على الفاعل في بعض الحالات مثل جملة «أقبلَ الرجلُ» (ابي الفداء، 2004: 216) يبين أبو الفداء أن التقديم هنا له وجوب بلاغي متعلق بتأكيد الحدث، وهو ما يعطي مرونة مقارنة مع النظرة الأكثر صرامة عند بعض النحاة الذين كانوا يعتبرون التقديم أقل مشروعية أو يفضلون الترتيب الاعتيادي (الفاعل قبل الفعل).

فيما يخص العامل النحوي وتأثيره على إعراب المتممات، يوضح أبو الفداء في «الكناش» أن حرف الجر «في» يجبر الاسم الذي بعده على حالة الجر، وذكر مثالاً «جلستُ في البيتِ» (ابن عنتر، 2005: 92)، مع التشديد على وجوب الجر في هذه الحالة دون استثناء، وهو ما يتفق تمامًا مع ما قرره علماء النحو مثل الزجاج وابن هشام. هذه الملاحظة تؤكد تمسكه بالأساسيات النحوية دون التفريط في قواعد العامل. (ابي الفداء، 2004: 213)

أما في حالات الحذف، فإن أبو الفداء يختلف في تعامله بعض الشيء عن بعض النحاة الذين يرفضون الحذف إلا إذا كان مقتضى قواعد صارمة. ففي «الكناش» يشير إلى أن حذف الضمير في الجملة «قرأ الكتابُ» (الكفومي، 1998: 197) حيث الضمير في «قرأ» مستتر، هو وجوب نابع من التكامل اللغوي وعدم الإخلال بالمعنى، وهو تأكيد على المرونة العملية في تطبيق قواعد النحو، بينما بعض المصادر النحوية القديمة كانت تميل إلى إبراز ضرورة وجود الضمير ظاهريًا في بعض الحالات للتأكيد على التمييز.

أيضًا، في مسألة الإبدال بين النصب والرفع في حالات التوكيد أو التوكيد بأنواع معينة من الأسماء، يظهر أبو الفداء بعض الانفتاح مقارنة بما هو متبع عند علماء النحو الكبار. ففي جملة «إنَّ اللهَ عليمٌ» (طليمات، 2000: 78)، يشرح «الكناش» أن الرفع على الخبر واجب ولكن في بعض الاستخدامات البلاغية يمكن تقديم النصب لغايات أسلوبية، وهو أمر لم يكن سائداً لدى النحاة التقليديين، مما يدل على ميله لاحتواء المواقف النحوية دون انغلاق. (المبرد، 1996: 201)

باختصار، تستند اختيارات أبو الفداء النحوية إلى قواعد النحو التقليدية الأساسية، ولكنه يضيف إليها بعدًا وظيفيًا وبلاغيًا يتسم بالمرونة والواقعية،

وهو ما يتجلى في نصوص «الكناش» التي تجمع بين التمسك بالأساس وبين الاعتراف بالحالات الاستثنائية التي تخدم التواصل الفعال. هذه المقاربة تجعل كتابه جسراً بين الصرامة العلمية والمرونة التطبيقية، مما يعزز مكانته كمرجع متوازن في التراث النحوي العربي. (ابن الجوزي، 1997: 297).

الخاتمة:

يتضح من خلال دراسة كتاب «الكناش» لأبي الفداء أن المؤلف جمع بين التقاليد النحوية الصارمة وبين مرونة تطبيقية تراعي السياق والبلاغة، مما يجعل كتابه مرجعًا متميزًا يجمع بين الدقة العلمية وسهولة الفهم. أسلوبه النقدي ومنهجه المختصر يساهمان في تبسيط قواعد النحو دون المساس بجوهرها، وهو ما يجعله ذا قيمة كبيرة في دراسة النحو العربي عبر العصور.

أولاً: النتائج

1. التزم أبو الفداء بالقواعد الأساسية للنحو مثل إعراب الفاعل والعوامل النحوية، وفقًا لما قرره علماء النحو الكبار.

2. أظهر مرونة في التعامل مع الظواهر النحوية كالتقديم والتأخير والحذف بما يخدم وضوح المعنى والبلاغة.

3. جمع بين التأثيرات النحوية للمدرسة البصرية والكوفية مع لمسته الخاصة التي تميل إلى التيسير والتبسيط.

4. كان ناقدًا واعيًا اختار ما يناسب الفهم اللغوي وسياق النص، مبتعدًا عن الجمود الشديد في القواعد.

5. «الكناش» يمثل جسرًا بين التراث النحوي القديم ومتطلبات التطبيق العملي المعاصر.

ثانياً: التوصيات

1. إدراج كتاب «الكناش» لأبي الفداء ضمن المقررات الدراسية في علم النحو لتعزيز فهم التوازن بين الصرامة والمرونة في قواعد اللغة.

2. تشجيع البحث المقارن بين مناهج أبي الفداء والمدارس النحوية الكبرى لتطوير الدراسات النحوية الحديثة.

3. توظيف منهجية أبو الفداء في تحليل النصوص الأدبية والبلاغية لتحقيق فهم أعمق للأبعاد اللغوية والبلاغية.

4. تطوير مواد تعليمية تراعي الأسلوب المختصر والواضح لأبي الفداء، مما يسهل تعلم النحو للطلاب والمبتدئين.

5. تعزيز الدراسات التطبيقية التي تربط قواعد النحو بالواقع اللغوي المعاصر، مستفيدين من رؤية أبو الفداء المرنة.

المصادر

- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني المتوفى سنة 386، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا الأزهري المالكي، تحقيق: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1418هـ / 1997م.
- في النحو العربي نقد وتوجيه، مهدي المخزومي، دار الرائد العربي، الطبعة الثانية، بيروت، 1406هـ / 1986م.
- في علم اللغة، غازي مختار طليمات، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الثانية، دمشق، 2000م.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير، عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة الأولى، مصر، 1356هـ.
- القاموس المحيط، مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، قدم له وعلق على حواشيه: أبو الوفا نصر الهوريني، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1425هـ / 2004م.
- القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة جمعا ودراسة وتقويما إلى نهاية الدورة الحادية والستين عام: 1415هـ، خالد بن سعود بن فارس العصيمي، دار التدمرية، الطبعة الثانية، الرياض، 1430هـ / 2009م.
- القواعد والتطبيقات في الإبدال والإعلال، عبد السميع شبانة، د. م، الطبعة الخامسة، د. م، 1409هـ.
- الكامل في اللغة والآداب، محمد بن يزيد أبي العباس النحوي المبرد، دار الكتب العلمية، بيروت، 1416هـ / 1996م.
- كتاب الأفعال، علي بن جعفر بن علي السعدي الصقلي أبو القاسم، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1424هـ / 2003م.
- كتاب الأفعال، محمد بن عمر بن عبد العزيز الأندلسي أبو بكر ابن القوطية، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1424هـ / 2003م.
- كتاب الأمثال في الحديث النبوي، عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان أبو محمد الأصفهاني، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد الأعظمي، الدار السلفية، الطبعة الأولى، بومباي – الهند، 1402هـ / 1982م.
- كتاب الأمثال، القاسم بن سلام الهروي أبو عبيد، تحقيق: عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى، بيروت، 1400هـ / 1980م.
- كتاب الحلية فيما لكل فعل من تصريف وبنية، يوسف بن محمد بن عنتر، تحقيق: مصطفى بن حمزة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الطبعة الأولى، الرباط، 1425هـ / 2005م.
- كتاب السبعة في القراءات، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس التميمي البغدادي ابن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، 1400هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، المنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، 1427هـ / 2006م.
- كتاب اللامات، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسماعيل الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، الطبعة الثانية، دمشق، 1985م.
- كتاب سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، د. ط، القاهرة، 1412هـ/ 1992م.
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د. س.
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1413هـ / 1992م.
- كشف المشكل من حديث الصحيحين، عبد

الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي أبو الفرج، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الطبعة الأولى، الرياض، 1418هـ / 1997م.

- كفاية المعاني في حروف المعاني، عبد الكردي البيتوشي، شرح وتحقيق: شفيع برهاني، دار اقرأ، الطبعة الأولى، دمشق، 1426هـ / 2005م.
- الكليات، أيوب بن موسى الحسيني الكفومي أبو البقاء، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثانية، بيروت، 1419هـ / 1998م.
- الكناش في فني النحو والصرف، إسماعيل بن الأفضل عماد الدين المعروف بصاحب حماة، تحقيق: رياض بن حسن الخوام، مكتبة العصرية، بيروت، 1425هـ / 2004م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين الهندي، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت، 1419هـ / 1998م.
- الكنى والأسماء، محمد بن أحمد بن حماد الدولابي أبو بشر، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، دار ابن حزم، الطبعة الأولى، بيروت، 1421هـ / 2000م.

• Al-Fawakih al-Dawani on the Epistle of Ibn Abi Zayd al-Qayrawani (died 386 AH), by Ahmad ibn Ghanim ibn Salim ibn Muhanna al-Azhari al-Maliki, edited by Abd al-Warith Muhammad Ali, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, Beirut, 1418 AH / 1997 CE.

• On Arabic Grammar: Criticism and Guidance, by Mahdi al-Makhzoumi, Dar al-Ra'id al-Arabi, second edition, Beirut, 1406 AH / 1986 CE.

• On Linguistics, by Ghazi Mukhtar Tulaymat, Dar Talas for Studies, Translation, and Publishing, second edition, Damascus, 2000 CE.

• Fayd al-Qadir: Commentary on al-Jami' al-Saghir, by Abd al-Ra'uf al-Manawi, al-Maktaba al-Tijariyyah al-Kubra, first edition, Egypt, 1356 AH. • Al-Qamus Al-Muhit, by Majd al-Din Muhammad ibn Ya'qub al-Fayruzabadi, introduced and annotated by Abu al-Wafa Nasr al-Hawri, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, Beirut, 1425 AH / 2004 CE.

• The grammatical and morphological decisions of the Arabic Language Academy in Cairo: compilation, study, and evaluation up to the end of the sixty-first session (1415 AH), by Khalid ibn Saud ibn Faris al-Usaymi, Dar al-Tadmuriyyah, second edition, Riyadh, 1430 AH / 2009 CE.

• The rules and applications of substitution and vowelization, by Abd al-Sami' Shabana, Ph.D., fifth edition, Ph.D., 1409 AH.

• Al-Kamil fi al-Lughah wa al-Adab, by Muhammad ibn Yazid Abu al-Abbas al-Nahwi al-Mubarrad, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1416 AH / 1996 CE. • The Book of Verbs, Ali ibn Ja'far ibn Ali al-Sa'di al-Siqilli Abu al-Qasim, edited by Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, Beirut, 1424 AH / 2003 CE.

• The Book of Verbs, Muhammad ibn Umar ibn Abd al-Aziz al-Andalusi Abu Bakr Ibn al-Qutiyyah, edited by Ibrahim Shams al-Din, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, Beirut, 1424 AH / 2003 CE.

• The Book of Proverbs in the Prophetic

Turath al-Arabi, Beirut, d.s.

• Kashf al-Zunun ‘an Asi’ al-Kutub wa al-Funun, Mustafa ibn ‘Abdullah al-Qastantini al-Rumi al-Hanafi, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, Beirut, 1413 AH / 1992 AD.

• Kashf al-Mushkil min Hadith al-Sahihayn, ‘Abd al-Rahman ibn ‘Ali ibn Muhammad ibn al-Jawzi Abu al-Faraj, edited by ‘Ali Husayn al-Bawwab, Dar al-Watan, first edition, Riyadh, 1418 AH / 1997 AD.

• Kifayat al-Ma’ani fi Huruf al-Ma’ani, ‘Abd al-Kurdi al-Baytoshi, explained and edited by Shafi’ Burhani, Dar Iqra’, first edition, Damascus, 1426 AH / 2005 AD. • Al-Kulliyyat, by Ayoub ibn Musa al-Husayni al-Kafumi Abu al-Baqa, edited by Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, Al-Risala Foundation, second edition, Beirut, 1419 AH / 1998 CE.

• Al-Kanash fi Fanani wa al-Murf, by Ismail ibn al-Afdal Imad al-Din, known as Sahib Hamah, edited by Riyad ibn Hasan al-Khawam, Al-Asriya Library, Beirut, 1425 AH / 2004 CE.

• Kanz al-Ummal fi Sunan al-Aqwal wa al-Af’al, by Alaa al-Din Ali al-Muttaqi ibn Hussam al-Din al-Hindi, edited by Mahmoud Omar al-Damiati, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, first edition, Beirut, 1419 AH / 1998 CE.

• Al-Kunya wa al-Asma’, by Muhammad ibn Ahmad ibn Hammad al-Dulabi Abu Bishr, edited by Nazar Muhammad al-Faryabi, Dar Ibn Hazm, first edition, Beirut, 1421 AH / 2000 CE.

Hadith, Abdullah ibn Muhammad ibn Ja’far ibn Hayyan Abu Muhammad al-Isfahani, edited by Abd al-Ali Abd al-Hamid al-A’zami, Dar al-Salafiya, first edition, Bombay, India, 1402 AH / 1982 CE.

• The Book of Proverbs, al-Qasim ibn Salam al-Harawi Abu Ubaid, edited by Abd al-Majid Qatamesh, Dar al-Ma’mun for Heritage, first edition, Beirut, 1400 AH / 1980 CE.
• Al-Hilyah fi kull fa’l min turf wa nasiyat, by Yusuf ibn Muhammad ibn Antar, edited by Mustafa ibn Hamza, Ministry of Endowments and Islamic Affairs, first edition, Rabat, 1425 AH / 2005 CE.

• The Seven Books on Readings, by Abu Bakr Ahmad ibn Musa ibn al-Abbas al-Tamimi al-Baghdadi ibn Mujahid, edited by Shawqi Dayf, Dar al-Ma’arif, second edition, Cairo, 1400 AH.

• Al-Kitab al-Farid fi I’rab al-Quran al-Majid, by al-Muntajab al-Hamadhani, edited by Muhammad Nizam al-Din al-Fatih, Dar al-Zaman, first edition, Medina, 1427 AH / 2006 CE.

• The Book of Lams, by Abu al-Qasim Abd al-Rahman ibn Ismail al-Zajjaji, edited by Mazen al-Mubarak, Dar al-Fikr, second edition, Damascus, 1985 CE.

• The Book of Sibawayh, by Amr ibn Uthman ibn Qanbar Abu Bishr Sibawayh, edited by Abd al-Salam Muhammad Harun, Al-Khanji Library, Dr. 1st ed., Cairo, 1412 AH / 1992 AD.

• Al-Kashaf ‘an Haqa’iq al-Tanzil wa-Uyun al-Aqawil fi Wujub al-Ta’wil, Mahmoud ibn ‘Umar al-Zamakhshari al-Khwarizmi, edited by ‘Abd al-Razzaq al-Mahdi, Dar Ihya’ al-